بخلاف ان يكون محكوما عليه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه وبه يجب ان يكون ملحوظا بالذات
وكذا النسبة الداخلية في مفهوم الفعل والحاصل ان مجموع معنى الفعل واحد معانيه اعني
النسبة لا يستقل شيء منهما بالمفهومية واما الحدث المعتبر في مفهومه وان كان مستقلا الا انه
اعتبر في مفهومه من حيث انه منتسب الى الفاعل فلذلك وجب ان يكون الفعل باعتبار الحدث
المأخوذ في مفهومه مسندا ابدا فالفعل باعتبار جزء معناه محكوم به واما باعتبار مجموع
معناه فلا يكون محكوما عليه ولا به اصلا وانما امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما يصير الى
عمدة بخلاف الحرف اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح لان يكون مسندا او مسندا اليه
فان قلت فما تقول في الزمان قلت الزمان اعتبر في معنى الفعل على انه قيد
للحدث والحدث الكائن في الزمان المخصوص اعتبر من حيث انه منتسب الى الغير فهو ايضا
لا يصلح ان يكون مسندا او مسندا اليه هذا خلاصة ما حققه المحقق وهو حقيق
ان تعض بالنواجذ عليه ولكن [illegible] واذا تحققت هذا الكلام لكن ان مفهوم الفعل ليس بكلي
في عرف [illegible] من افراد الكلي [illegible] هذا [illegible] في اثناء التقسيم [illegible]
ولما انجر الكلام بالمشتق على حد الفعل بذلك التقسيم فقال الخامس
في الفرق بين الفعل والمشتق وهو ان النسبة في المشتق معتبرة من طرف الذات
وفي الفعل من طرف الحدث اي ظاهر باعتبارها في حد الفعل [illegible] اي الفعل يدل على حدث
ونسبة الى موضوع معين لكون النسبة [illegible] ملاحظة الحدث بخلاف الصفة كما حققته
وزمان اي زمان النسبة وهذا ذكر بالاستطراد اتماما لبيان مدلول الفعل ولا مدخل له في
معلوم بالتقسيم ولما ظهر من خلال التقسيم الفرق بين اسم الجنس وعلمه وهذا مما اشتبه
على كثير اشار اليه بقوله السادس فيما يعلم منه اي من التقسيم الفرق بين اسم الجنس
وعلم الجنس فان اسامة وضع لمعين بخصوصه واسد وضع لغير معين وان كان لا يخلو عن التعيين
في حد ذاته لكن تعيينه غير ملاحظ ولا اشارة اليه باللفظ بخلاف اسامة فان تعيينه
ملحوظ مشار اليه بذلك اللفظ وهذا هو مناط الفرق بين المعرفة والنكرة وما احسن
ما قيل من ان المعرفة فيها ملاحظة التعيين وفي النكرة مصاحبة التعيين والحاصل
ان كل شيء وضع له لفظ فله تعين في حد ذاته فان وضع اللفظ ليكون اشارة الى ذلك المعين

[illegible]

مع تعينه فهو المعرفة والا فهو النكرة ثم ان الاشارة قد تكون بنفس اللفظ بلا استعانة
بالادوات كما في ما عدا المعرف باللام وقد تكون باستعانة الادوات كما في المعرف باللام مثل
الرجل ورجل فان رجل كان اشارة الى تلك الماهية المعينة في حد ذاته بلا اشارة الى
تعينه واذا دخل عليه اللام حصل الاشارة الى تعينه كان المتكلم قال تلك الماهية
المعلومة لك ايها المخاطب واليه اشار بقوله ثم جاء التعيين وهو معنى في اسم اللام
فكم من الفرق ايضا بين اسامة ولعله الاسد المعرف باللام فان الاشارة الى التعيين في اسامة
بنفس اللفظ وفي الاسد باستعانة اللام هذا محصل ما ذكره ولما كان فيه اشكال
لان ظاهر التقسيم يابى عن ان يكون علم الجنس داخلا لان القسم الاول الذي مدلوله كلي
انقسم الى اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل وعلم الجنس ليس بداخل تحت واحد منها
والقسم الثاني ظاهر في انه ليس بداخل فيه لان مدلوله مشخص واسامة مدلوله كلي ولما
يحل الاشكال لا يكشف القناع عن صورة الحال فقال فصول وبالله التوفيق
ان المفهوم والمدلول والمعنى الفاظ كلية لها معان تصدق على افراد كثيرة كمفهوم زيد
ومفهوم الانسان ومفهوم الحيوان وكما ان مفهوم زيد متشخص من انشخاص المفهوم
كذلك مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان ولا يخفى ان مفهوم الانسان كلي وكيف
يكون متشخصا لان الكلية عارضة له وهو باعتبار هذا العارض ليس من افراد هذا
المفهوم ومتشخص من انشخاصه لانا نرى ان مفهوم الانسان لو لم يكن متشخصا من انشخاص المفهوم
لكان نوعا ظاهرا منه ولا بد ان ينتهي الى الانشخاص فلا بد ان يكون تحته انشخاص
من المفهوم يحمل المفهوم عليه بواسطة الانسان ولا [illegible] كذلك لا يقال
مفهوم زيد وعمرو وغير ذلك تحته لانا نقول مفهوم زيد لا يصدق عليه ملحوظ المفهوم
بواسطة الانسان بل هو داخل تحته مطلق المفهوم كما ان الانسان داخل تحته فمفهوم
زيد والانسان سواء في ان كلا منهما متشخص من انشخاص المفهوم والتحقيق
ان المفهومية من المعقولات الثانية لا تعرض لذوات المفهومات الا في الذهن وعروضها
لمفهوم زيد ومفهوم الانسان والحيوان على السواء وهذه الثلاثة باعتبار عروض المفهومية
انشخاص المفهوم وان كان البعض في حد ذاته كليا وكذا في سائر المعقولات الثانية مثل

كما ان الانسان داخل تحته مفهوم زيد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)